

18 April 2002
Arabic
Original: Arabic/French

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

الخطوات المتخذة لتعزيز الإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق
الأوسط ولتحقيق الأهداف والمقاصد المتوخاة في القرار المتخذ عام ١٩٩٥
بشأن الشرق الأوسط

مجموعة التقارير

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ التقارير الواردة من الدول الأطراف
٢ تونس*
٥ فرنسا

* مقدم باسم مجموعة الدول العربية.

التقارير الواردة من الدول الأطراف

تونس

[الأصل: بالعربية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

والدولي وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الخامس عشر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

إنه بالرغم من هذه الرؤية العربية الواضحة والمتوازنة، والموقف العربي الموحد والمتمثل في انضمام كافة الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزامها التام بمقتضيات قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، والذي تم تبنيه من قبل الدول النووية الثلاث الودية للمعاهدة في إطار صفقة المد اللاهوائي للمعاهدة، فإن إسرائيل ما زالت ترفض بشكل قاطع الانضمام أو الإفصاح عن نيتها في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ترفض إخضاع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتصر على استخدام مفاهيم بالية وهي خيار الردع النووي.

وبينما أكد قادة الدول العربية منذ مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في القاهرة في حزيران/يونيه عام ١٩٩٦ على أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي يجب أن يتحقق في ظل قرارات الشرعية الدولية، إلا أن إسرائيل لم تستجب بعد لهذا النداء الذي تم التأكيد عليه مجدداً في القمة العربية الرابعة عشرة التي انعقدت في ٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت، وأقرت مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية.

إن مبادرة السلام العربية التي اعتمدها القادة العرب في بيروت في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الخطيرة، أكدت على أن السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزمان

في هذا السياق بذلت الدول العربية جهودها الحثيثة في نطاق جامعة الدول العربية التي أصدر مجلسها المنعقد على المستوى الوزاري دورته العادية ١٠١ بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ القرار ٥٣٨٠ الذي شكل بموجبه لجنة فنية على مستوى عال، تضم خبراء في شؤون القانون الدولي، من الدول الأعضاء والأمانة العامة، لوضع تصور عربي مشترك حول مد سريان مفعول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد عام ١٩٩٥، وإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، واعتبر هذا الموضوع بنداً دائماً على جدول أعمال المجلس.

وأكدت هذه اللجنة منذ اجتماعها الأول عام ١٩٩٤ على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها وتحقيق عالميتها، دون استثناء، تعتبر الركيزة الأساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار، وأن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلبان إزالة كافة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وأن الموقف العربي من تمديد المعاهدة يستند على مدى تحقيق عالمية تطبيقها.

وسعيًا وراء تحقيق ذلك تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية ومنتظمة من أجل إعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، إثباتاً منها لجديتها وحسن نواياها بغية المساهمة في دعم توجهات المجتمع الدولي نحو تعزيز نظام منع الانتشار وتحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي

الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط.

- اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الخامسة والأربعين القرار GS/45/RES/18 المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حول "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" وهو القرار الذي تؤيده جميع الدول العربية ويصدر بتوافق الآراء.

إن هذا التأييد الواسع النطاق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يعكس ازدياد قلق المجتمع الدولي الناجم عن تحدي إسرائيل للنداءات المتكررة إليها للانضمام إلى المعاهدة، وصدرت بشأنها قرارات دولية عديدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

ونؤكد هنا على ما جاء كذلك في الخطوط الإرشادية الصادرة عن الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لسنة ١٩٩٩ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وقد حدا هذا الوضع بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التأكيد مجددا في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، على أهمية قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، والتسليم بأن القرار ما زال صالحا إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه، وأن هذا القرار يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥، ومن الأساس الذي مددت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمقتضاه دون تصويت عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، وبالتالي يجب النظر إلى هذا القرار باعتباره مساويا، في الأهمية والالتزام، لقرار المد اللاهائي للمعاهدة.

انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكدت في هذا المجال الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتباره شرطا ضروريا ولازما لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلا.

لقد قامت الدول العربية خلال الأعوام الماضية بالعديد من الجهود والخطوات على الصعيد الدولي للعمل على إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وأود أن أشير في هذا السياق إلى بعض من هذه الجهود كما يلي:

- اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين القرار A/RES/56/21 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" وهو القرار الذي أدرج لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، ويصدر هذا القرار سنويا بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠ بهدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من التهديد المتمثل في الأسلحة النووية.

- اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ للقرار A/56/27 المتعلق بـ "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" وهو القرار الذي تتقدم به سنويا جمهورية مصر العربية نيابة عن كافة الدول العربية ويحظى بأغلبية ساحقة، ويطالب إسرائيل، في جملة أمور، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة

إن هذا المطلب يمثل موقفاً مشتركاً وبعيدة ثابتة لكافة الدول العربية لاحتمة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، وستتابع الدول العربية مساعيها لتحقيق هذا الهدف السامي والذي يسهم إيجابياً كأحد العناصر الهامة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تشهد خاصة في الفترة الحالية توترات ومآسي نتيجة للممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل والأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

وفي ضوء ما سبق بيانه، فإن الدول العربية ترى:

- ضرورة أن تتناول عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ تقييماً شاملاً ومدى وفاء الدول الأطراف، ولا سيما الدول النووية الوديدة التي تبنت إصدار قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بالتعهدات التي التزمت بها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، والتي أكدت عليها مجدداً في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، تنفيذ تلك التعهدات.

- ضرورة التأكيد بأن استمرار البرنامج النووي الإسرائيلي خارج نظام عدم الانتشار، ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وينال من مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار.

- ضرورة أن يتناول مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥ البحث في إيجاد آليات لتطبيق قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ ومتابعة تنفيذ ما صدر بشأنه من توصيات في مؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٠ بغية تحقيق جميع أهدافه ومقاصده.

تؤكد الدول العربية على ضرورة العمل الجاد من كافة الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، خاصة منها الدول النووية، لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل.

[الأصل: بالفرنسية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وصوتت أيضا لصالح القرار المتعلق بحظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي.

٥ - كما أكدنا مجددا ضرورة احترام الدول الأطراف أحكام الصكوك المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل احتراماً كاملاً. فقد دعمنا على سبيل المثال الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٦ - وظلت فرنسا أيضا تدعو دول المنطقة التي لم تقم بعد بذلك إلى إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشجعنا دول المنطقة على التوقيع والتصديق على البروتوكولات الإضافية.

٧ - وفي هذا الصدد، يشير القرار A/Res/50/66 الصادر في عام ١٩٩٥ والفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية الصادرة في عام ٢٠٠٠ إلى الوسائل التي يمكن استخدامها لإيصال أسلحة الدمار الشامل. وهذا يعتبر أحد الشواغل المشروعة لدول المنطقة ولجميع دول العالم. وفي هذا الإطار، لم تدخر فرنسا أي جهد وتواصل العمل من أجل إضفاء طابع عالمي على مدونة سلوك دولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية في العالم.

١ - تؤكد فرنسا من جديد تأييدها للقرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وللقرارات ذات الصلة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ (القرارات الفرعية من ١ إلى ١٠ من الفقرة ١٦ من الفصل المخصص للمادة السابعة).

٢ - وتذكر بأهمية وضع تدابير لبناء الثقة وكفالة الأمن في المنطقة. وتبرز الأحداث المأساوية التي تشهدها المنطقة أهمية مواصلة الجهود من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتعتبر أهداف عملية السلام التي نأمل استئنافها والأهداف المتوخاة من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل مترابطة يعزز بعضها بعضاً. ويعتبر تضافرهما أمراً صائباً في السياق الإقليمي للشرق الأوسط.

٣ - ولم تدخر فرنسا جهداً لبلوغ هذه الأهداف. فقد شجعنا على تحقيقها في إطار الحوار السياسي والاستراتيجي الذي نجريه مع عدد من دول المنطقة. وندعو جميع الدول التي لم تقم بعد بذلك إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ودعونا إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إطار الجهود التي نبذلها لتعزيز عالمية المعاهدة.

٤ - وقد صوتت فرنسا لصالح القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة